وزارة المالية والاقتصاد الوطني
Ministry of Finance
and National Economy

التقرير الاقتصادي الفصلي
لمملكة البحرين
الربع الرابع 2021

صدر في مارس 2022

وزارة المالية والاقتصاد الوطني
Ministry of Finance
and National Economy

التقرير الاقتصادي الفصلي
لمملكة البحرين
الربع الرابع 2021

صدر في مارس 2022

المحتويات

نبذة عامة 2
العوامل الخارجية 4
اقتصاد مملكة البحرين 6

نبذة عامة

مواصلة النمو خلال الربع الرابع 2021

شهد الربع الرابع من عام 2021 الإعلان عن خطة التعافي الاقتصادي لمملكة البحرين والتي تضمنت 27 مبادرة ضمن خمس أولويات متمثلة في خلق فرص عمل واعدة لجعل المواطن الخيار الأول في سوق العمل، وتسهيل الإجراءات التجارية وزيادة فعاليتها لاستقطاب الاستثمارات، وتنفيذ المشاريع التنموية الكبرى، وتنمية القطاعات الواعدة بما يهدف إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، وتعزيز مساعي الاستدامة المالية والاستقرار الاقتصادي من خلال تحقيق التوازن المالي بحلول العام 2024. ومما لا شك فيه، فقد ساهم الإعلان عن خطة التعافي الاقتصادي، بالإضافة إلى جهود الحكومة الموقرة المستمرة في التعامل مع مستجدات جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) وتعافي الاقتصاد العالمي، في تحسن أداء الاقتصاد المحلي.

ووفقاً لأحدث البيانات الصادرة[1] عن هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، تحسن الأداء الاقتصادي لمملكة البحرين بشكل ملحوظ خلال الربع الرابع من العام 2021، حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي نمواً بنسبة 4.3% بالأسعار الثابتة و18.4% بالأسعار الجارية على أساس سنوي.

- **صاحب نمو اقتصاد المملكة في الربع الرابع من العام 2021 نمواً في كل من القطاع النفطي والقطاعات غير النفطية.** حيث سجل القطاع النفطي معدل نمو سنوي بلغ 4.7% بالأسعار الثابتة، ونمواً ملحوظاً بالأسعار الجارية بلغ 64.1% مدعوماً بارتفاع أسعار النفط، في حين واصل القطاع غير النفطي نموه الإيجابي مسجلاً معدل نمو سنوي بلغ 4.2% بالأسعار الثابتة و13% بالأسعار الجاريةمن جهة أخرى. وعلى أساس فصلي سجل الربع الرابع نمواً حقيقاً بنسبة 1.5%، كما حقق الناتج المحلي الإجمالي نمواً بنسبة 9.2% بالأسعار الجارية مقارنة بالربع الثالث من العام 2021.

- **ساهم نمو القطاعات غير النفطية في نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال العام 2021**، حيث أظهرت النتائج الأولية نمو الاقتصاد البحريني خلال العام 2021 بنسبة 2.2% بالأسعار الثابتة مقارنة بالعام 2020، مدعوماً بنمو القطاع غير النفطي بنسبة 2.8%، فيما تراجع القطاع النفطي بنسبة طفيفة بلغت 0.3%. كما حقق الاقتصاد نمواً ملحوظاً بالأسعار الجارية بلغ 11.9%، وشهد القطاع النفطي نمواً ملحوظاً بنسبة 48.8% فيما بلغت نسبة نمو القطاع غير النفطي 7.3%.

- **شهد الاقتصاد العالمي تعافياً من تبعات جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) وسط تحسن أسعار النفط العالمية**، وعلى الرغم من انتشار سلالة "أوميكرون" الجديدة المتحورة من الفيروس والتي أثارت الشكوك حول استمرار التقدم نحو تحقيق التعافي الكلي للاقتصاد العالمي، إلا أن حملات التطعيم والبروتوكولات الصحية لتقليل تفشي الفيروس أسهمت في مواصلة التعافي الاقتصادي.

[1] جميع البيانات أولية، بما في ذلك نتائج العام 2021.

التوقعات الاقتصادية لمملكة البحرين

	2019	2020	2021 *أولية*	2022 *توقعات*
نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	%2.1	%4.9-	%2.2	%4.1
القطاع غير النفطي	%2.1	%6.0-	%2.8	%5.0
القطاع النفطي	%2.2	%0.1-	%0.3-	%0.0
نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	%2.3	%10.2-	%11.9	%5.6
التضخم حسب مؤشر أسعار المستهلك	%1.0	%2.3-	%1.0	%2.5
الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	%2.1-	%9.3-	%6.7	%1.0-
خام النفط (دولار أمريكي للبرميل)	64.0	41.7	70.4	70.2

المصدر: تقديرات وزارة المالية والاقتصاد الوطني

المحتويات

نبذة عامة 2

العوامل الخارجية 4

اقتصاد مملكة البحرين 6

العوامل الخارجية

الاقتصاد العالمي

واصل الاقتصاد العالمي تعافيه على الرغم من انتشار سلالة "أوميكرون" الجديدة المتحورة من فيروس كورونا (كوفيد-19) بداية العام 2022 والتي كانت سبباً في إعادة فرض بعض القيود على حركة الأفراد والبضائع. ووفقاً لتقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" الصادر عن صندوق النقد الدولي في شهر يناير 2022، يتوقع أن يسجل الاقتصاد العالمي تراجعاً بنسبة 4.4% في العام 2022، بانخفاض قدره 1.5% عن توقعات عدد أكتوبر 2021، في حين شهد العام 2021 نسبة تراجع بلغت 5.9%. وبحسب تقرير شهر يناير 2022 من المتوقع أن يتباطأ النمو العالمي بنسبة 3.8% في العام 2023 مرتفعاً بمقدار 0.2% عن التنبؤ السابق، نتيجةً لتحسن النمو خلال النصف الثاني من العام 2022 مع افتراض ارتفاع معدلات التطعيم على مستوى العالم وزيادة فعالية العلاجات المتاحة.

أدى التعافي الاقتصادي من جهة، والاضطرابات في سلاسل الإمداد وتصاعد أسعار الطاقة من جهة أخرى إلى ارتفاع نسبة التضخم واتساع نطاقه، ولا سيما في الولايات المتحدة الأمريكية حيث بلغت نسبة التضخم 7% على أساس سنوي خلال العام 2021 مسجلاً أعلى معدل له في 4 عقود. وفي محاولة لاحتواء التضخم، رفع الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة بمقدار ربع نقطة مئوية في منتصف شهر مارس 2022، للمرة الأولى منذ عام 2018 بالتزامن مع التوقف عن شراء السندات والأصول المالية الأخرى كجزء من برنامج التحفيز لدعم الاقتصاد.

أدى تزايد الطلب على النفط مع عودة وتيرة النمو الاقتصادي العالمي وعمليات إعادة فتح الأنشطة الاقتصادية بعد فترة الإغلاق الناجمة عن الجائحة، إلى دفع تحالف أوبك+ للإبقاء على مسار زيادة إنتاج النفط ولكن بشكل تدريجي، كلها عوامل أدت إلى ارتفاع أسعار النفط الخام بشكل مطّرد خلال العام 2021. وبلغ متوسط سعر خام برنت أعلى مستوياته المسجلة في ثلاث سنوات خلال العام 2021 عند 70.9 دولار أميركي للبرميل مقارنة بأدنى مستوياته في 16 عاماً التي شهدها في العام 2020، مسجلاً نمواً سنوياً بنسبة 68.9%، وهو أكبر ارتفاع في متوسط أسعار مزيج خام برنت على الإطلاق. وبلغ متوسط السعر خلال الربع الرابع من العام 2021 حوالي 79.8 دولاراً أمريكياً، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 80.1% على أساس سنوي.

أسعار النفط الخام - برنت (دولار أمريكي للبرميل)

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية

اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي

كشفت الهيئة العامة للإحصاء في المملكة العربية السعودية عن ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة 6.7% في الربع الرابع 2021 مقارنة بنفس الفترة من عام 2020، وبالمقارنة مع الربع الثالث من عام 2021 فقد حقق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نموًا بلغ 1.6%. وجاء هذا الارتفاع مدعوماً بنمو القطاع النفطي بنسبة 10.9% على أساس سنوي و1.8% على أساس ربعي، كما بلغ نمو القطاع غير النفطي نسبة 5.1% على أساس سنوي و1.2% على أساس ربعي، وسجلت الأنشطة الحكومية نمواً بنسبة 2.4%على أساس سنوي و1.5% على أساس ربعي.

المحتويات

نبذة عامة 2

العوامل الخارجية 4

اقتصاد مملكة البحرين 6

اقتصاد مملكة البحرين

النمو الاقتصادي

أصدرت هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية نتائج الحسابات القومية الأولية للربع الرابع من العام 2021، وبناءً عليه سجلت مملكة البحرين نمواً حقيقياً في الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الرابع من العام 2021 بنسبة 4.3%، و11.9% بالأسعار الجارية على أساس سنوي. ونما القطاع النفطي في الأشهر الثلاثة الأخيرة من العام 2021 بنسبة 4.7% بالأسعار الثابتة وبلغت نسبة نموه 64.1% بالأسعار الجارية مقارنة بالربع الرابع من العام 2020. في حين حقق القطاع غير النفطي نمواً حقيقياً بنسبة 4.2% ونمواً بالأسعار الجارية بنسبة 13%.

ووفقاً للنتائج الأولية للعام 2021، فقد شهد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نمواً بنسبة 2.2%، ودفع أداء القطاعات غير النفطية عجلة النمو بالأسعار الثابتة بنمو وقدره 2.8%، فيما تراجع القطاع النفطي بشكل طفيف بنسبة 0.3%. وبالنسبة لنمو للاقتصاد الوطني خلال العام 2021 بالأسعار الجارية، فنما الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 11.9% مقارنة بالعام 2020، مدفوعاً بالأداء الجيد للقطاع النفطي بنسبة 48.8%، كما حقق القطاع غير النفطي نمواً بالأسعار الجارية بلغ 7.3%.

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

القطاع غير النفطي

سجل القطاع غير النفطي نمواً حقيقياً بنسبة 4.2% خلال الربع الرابع من العام 2021، على أساس سنوي، وبلغت نسبة النمو بالأسعار الجارية 13% مقارنة بالربع ذاته من العام 2020. وتشير البيانات الأولية للعام 2021 إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاع غير النفطي بنسبة 2.8%، وواصلت القطاعات غير النفطية أدائها خلال العام 2021 مسجلةً نمواً بالأسعار الجارية وقدره 7.3%.

تصدر قطاع الفنادق والمطاعم القطاعات الأخرى من خلال تحقيقه أسرع معدل نمو في العام 2021، بعد عام مليء بالتحديات التي فرضتها جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، حيث بلغت نسبة النمو السنوية خلال الربع الرابع 2021 حوالي 31.7% بالأسعار الثابتة، فيما سجل القطاع نمواً سنوياً خلال العام 2021 بنسبة 7.6% بالأسعار الثابتة، انتعش القطاع نتيجة لزيادة أعداد الزوار عبر جسر الملك فهد وكذلك القادمين عبر مطار البحرين الدولي، وهو ما عكسه أيضاً النمو الملحوظ في معدلات إشغال الفنادق التي بلغت 65.4% في فنادق 5 و4 نجوم. وسجل قطاع الاتصالات والمواصلات أداءً جيداً خلال الربع الرابع من العام 2021، بنمو وقدره 11.5% مقارنة بالربع الرابع من العام 2020، وبلغت نسبة النمو خلال العام 2021 حوالي 6.4% مقارنة بالعام 2020. ويعد طرح مناقصة التأهيل المسبق للمطورين المنفذين للمرحلة الأولى من مشروع مترو البحرين من أهم مشاريع النقل البري والذي سيوفر أنماط جديدة مستدامة للتنقل في المملكة.

وحقق قطاع المشروعات المالية نمواً خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من العام 2021، وهو أكبر القطاعات غير النفطية مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، مسجلاً نمواً بنسبة 5.2% بالأسعار الثابتة، على أساس سنوي. في حين سجل القطاع نمواً حقيقياً بنسبة 6% خلال العام 2021 ككل مقارنةً بالعام السابق. وكشفت البيانات الخاصة بالنشرة الإحصائية الشهرية الصادرة عن مصرف البحرين المركزي نمو قيمة عمليات نقاط البيع بنسبة 40.4% خلال الربع الرابع مقارنة بالربع ذاته من العام 2020، ونمو إجمالي القروض والتسهيلات من مصارف قطاع التجزئة بنسبة 10.6%، ونمو عرض النقد بمفهومه الواسع (ن3) بنسبة 5.2%، كما نمت الميزانية الموحدة للجهاز المصرفي بنسبة 4.9%، إلى جانب نمو إجمالي القروض والتسهيلات من مصارف قطاع التجزئة بنسبة 4.7%.

شهد قطاع الأنشطة العقارية وخدمات الأعمال نمواً حقيقاً ملحوظاً خلال الربع 2021 بلغ 4.8% على أساس سنوي، وبلغت نسبة النمو خلال العام 2021 نحو 3.3%. وهو ما يعكس ارتفاع أعداد المعاملات العقارية المسجلة لدى جهاز المساحة والتسجيل العقاري والتي نمت بنسبة 20.6% خلال الربع الرابع من العام 2021 مقارنةً بالربع الرابع من العام 2020، بالإضافة إلى ارتفاع قيمة المعاملات العقارية بنسبة 38.8% للفترة ذاتها. وسجل قطاع البناء والتشييد نمواً خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من العام 2021 بالأسعار الثابتة بلغ 3.1%، على أساس سنوي، ونمواً حقيقياً بنحو 0.8% خلال العام 2021، مدعوماً بازدياد المساحات الإجمالية للتراخيص الصادرة بنسبة 18.3% وكذلك ارتفاع أعداد تصاريح البناء الصادرة بنسبة 7.2%. ومن ناحية أخرى، حقق قطاع الخدمات الحكومية نمواً حقيقياً إيجابياً بنسبة 3.1% بنهاية الربع الرابع من العام 2021، على أساس سنوي، ونمواً خلال العام 2021 ككل بنحو 2%.

بلغت نسبة نمو قطاع التجارة خلال الربع الرابع من العام 2021 مقارنةً بالربع ذاته من العام 2020 حوالي 2.9% بالأسعار الثابتة، فيما تراجع أداء القطاع في العام 2021 بنسبة 1.3%، وقد ارتفعت أعداد السجلات التجارية للشركات والأفراد بنسبة 12.8% خلال الربع الأخير من العام 2021 مقارنة بالعام السابق. وبالنسبة

لقطاع الصناعات التحويلية بلغ النمو الحقيقي للقطاع 1.8% على أساس سنوي خلال الربع الرابع من العام 2021، حيث سجلت بعض الشركات الصناعية الكبرى كمصفاة نفط البحرين (بابكو) نمواً مطرداً بلغ 35.5% فيما تذبذب إنتاج الشركات الصناعية الأخرى، وبلغت نسبة نمو قطاع الصناعات التحويلية 0.5% خلال العام 2021 بالأسعار الثابتة.

معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة على أساس سنوي حسب القطاع

السنة	2020	2021				
النشاط الاقتصادي	السنوي	السنوي	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع
النفط الخام والغاز الطبيعي	-0.1%	-0.3%	2.1%	-2.3%	-4.6%	4.7%
الصناعات التحويلية	-5.7%	0.5%	-1.9%	2.3%	-0.3%	1.8%
الكهرباء والماء	33.6%	3.0%	-4.9%	2.8%	4.4%	9.6%
البناء والتشييد	-0.9%	0.8%	-0.9%	0.2%	0.7%	3.1%
التجارة	-7.2%	1.2%	-6.2%	4.2%	4.5%	2.9%
الفنادق والمطاعم	-43.5%	7.6%	-20.4%	45.2%	-5.6%	31.7%
المواصلات والاتصالات	-24.1%	6.4%	-26.8%	36.0%	25.8%	11.5%
الخدمات الاجتماعية والشخصية	-13.1%	-1.3%	-13.3%	3.2%	4.0%	2.9%
الأنشطة العقارية	-6.9%	3.3%	-1.0%	4.7%	4.7%	4.8%
المشروعات المالية	1.4%	6.0%	10.7%	12.4%	-2.7%	5.2%
الخدمات الحكومية	1.6 %	2.0%	1.8%	1.2%	1.9%	3.1%
أخرى	0.0%	3.4%	-14.0%	11.2%	23.9%	-0.9%
الناتج المحلي الإجمالي	**-4.9%**	**2.2%**	**-2.8%**	**5.5%**	**2.1%**	**4.3%**
الناتج المحلي غير النفطي	-6.0%	2.8%	-3.8%	7.4%	3.8%	4.2%

أما بالنسبة لمساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الرابع من العام 2021، فتخطت مساهمة قطاع المشروعات المالية نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي لتشكل 17.9% من الناتج المحلي الإجمالي في حين شكلت مساهمة القطاع النفطي حوالي 17.4%، وجاء قطاع الصناعات التحويلية في المرتبة الثانية (13.9%)، يليه قطاع الخدمات الحكومية (13%)، ثم قطاع البناء والتشييد (7.5%)، ثم قطاع المواصلات والاتصالات (6.8%).

مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي- الربع الرابع 2021

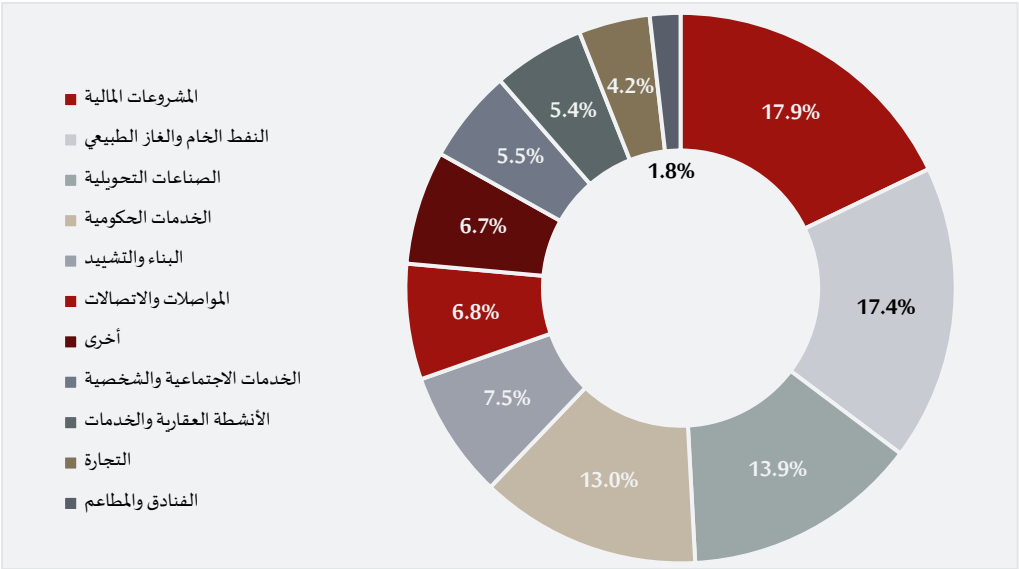

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

القطاع النفطي

شهد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاع النفطي نمواً بنسبة 4.7% خلال الربع الرابع من العام 2021 على أساس سنوي، عاكساً ارتفاع كميات النفط الخام المنتجة في حقلي أبو سعفة وحقل البحرين والتي زادت بنسبة 4.2%. وحقق القطاع النفطي نمواً ملحوظاً بالأسعار الجارية بنحو 64.1% مدعوماً بانتعاش أسعار النفط الخام عالمياً، والتي بلغ متوسطها 79.8 دولار أمريكي في الربع الرابع من عام 2021 بعد أن بلغ متوسط سعر النفط لخام برنت حوالي 44.3 دولار أمريكي في الربع الرابع من عام 2020.

من جهة أخرى شهد القطاع النفطي خلال العام 2021 ككل تراجعاً حقيقياً طفيفاً بنسبة 0.3% بالأسعار الثابتة نتيجة للتغيرات الموسمية في مستويات الإنتاج. إلا أنه سجل نمواً كبيراً بالأسعار الجارية بلغت نسبته 48.8% مقارنة بالعام 2020، مدعوماً بتحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية.

بلغ متوسط إنتاج النفط من حقل أبو سعفة حوالي 148,347 برميل يومياً، مشكلاً ارتفاعاً بنسبة 7.4% على أساس سنوي، بينما تراجع بنسبة 1.8% على أساس فصلي، في حين سجل المتوسط اليومي لإنتاج النفط من حقل البحرين البري تراجعاً سنوياً بنسبة 5.8%، وتراجعاً في النمو الفصلي بحوالي 2.9%، ليصل إلى حوالي 41,114 برميل يومياً. وبلغ إنتاج الغاز الطبيعي والغاز المصاحب في الربع الرابع حوالي 225,910 مليون قدم مكعب، مسجلاً زيادةً بنسبة 6.4% خلال الفترة ذاتها من العام الماضي، بينما سجل انخفاضاً بنسبة 10.3% مقارنة بالربع الثالث من العام 2021. فيما تم إعادة حقن حوالي 34.1% من إجمالي الغاز المنتج في القطاع النفطي.

وفيما يخص أهم المشاريع الاستراتيجية للقطاع النفطي، فبلغت نسبة الإنجاز بمشروع تحديث مصفاة نفط البحرين (بابكو) حوالي 78.7%حتى نهاية شهر ديسمبر 2021، ومن المؤمل أن يحقق المشروع زيادة في قدرة المصفاة الإنتاجية ليصل إنتاجها من 267 ألف برميل إلى 380 ألف برميل يومياً، فضلاً عن ذلك سيعزز المشروع قائمة المنتجات من ناحية الكم والنوع بالإضافة إلى زيادة هامش الربح.

متوسط إنتاج النفط (برميل يومياً)

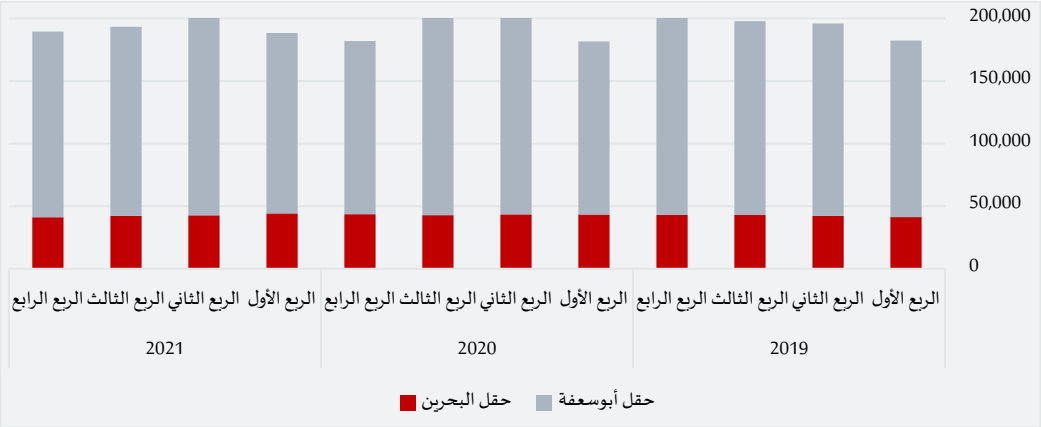

المصدر: وزارة النفط

المشاريع التنموية

يساهم برنامج التنمية الخليجي في تمويل وإنجاز العديد من المشاريع الحيوية في مختلف القطاعات، عاكساً أثره على مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مملكة البحرين. وشهدت المشاريع التنموية الكبرى الممولة من قبل برنامج التنمية الخليجي تقدماً خلال الربع الرابع من العام 2021 مع ترسية مشاريع بقيمة 30 مليون دولار أمريكي ليصبح إجمالي قيمة المشاريع التي تمت ترسيتها حتى نهاية عام 2021 حوالي 5.83 مليار دولار أمريكي، بزيادة قدرها 0.5% عما كانت عليه في نهاية الربع الثالث من عام 2021، وذلك من أصل حوالي 7.4 مليار دولار أمريكي تم تخصيصها ضمن خطة البرنامج منذ إطلاقه. وتم خلال الربع الرابع لعام 2021 ترسية عقد مشروع محطة معالجة مياه الصرف الصحي لمدينة الملك عبد الله بن عبد العزيز الطبية المندرج تحت مظلة صندوق التنمية السعودي.

تطورات صندوق التنمية الخليجي (مليون دولار أمريكي، قيمة تراكمية)

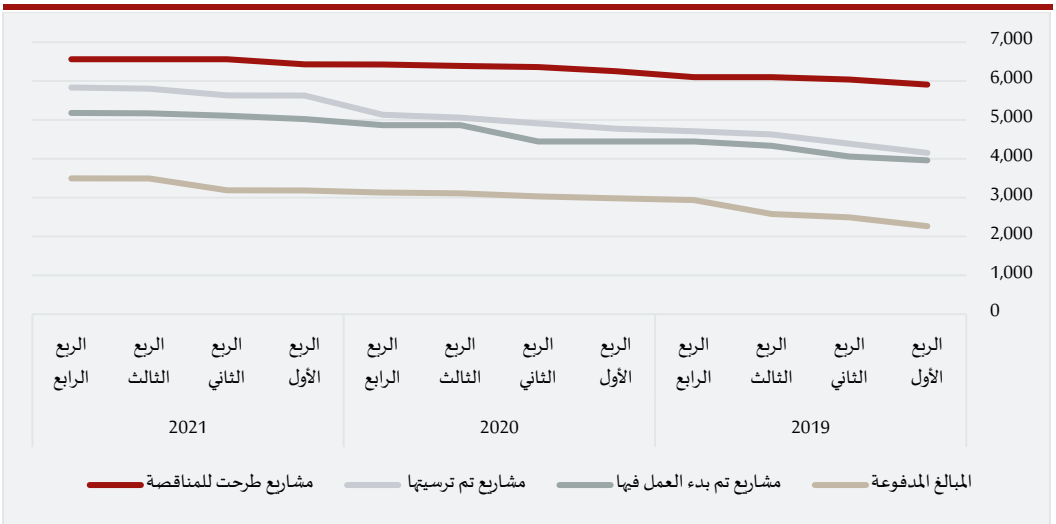

المصدر: وزارة المالية والاقتصاد الوطني

ومن أبرز مستجدات المشاريع التنموية الأخرى:

- تم تنفيذ التوجهات الملكية السامية بتوفير 40 ألف وحدة سكنية، لاسيما وأن الخطة التنفيذية لتوجيه جلالته تضمنت بناء خمس مدن سكنية جديدة، وهي: مدينة سلمان، ومدينة خليفة، ومدينة شرق الحد، ومدينة شرق سترة، وضاحية الرملي، فضلاً عن بناء أكثر من 40 مشروعاً من مشاريع المجمعات السكنية في مختلف مناطق وقرى المملكة. كما تم إطلاق برنامج "شراكة" والذي يتيح المزايدة على حقوق تطوير الأراضي الحكومية من قبل مطوري القطاع الخاص، حيث قامت وزارة الإسكان بهذا المشروع في منطقة اللوزي الذي يتكون من 132 منزلًا. ومن المؤمل التوسع في البرنامج خلال السنوات القادمة ليشمل أكثر من 19,000 وحدة سكنية، وذلك بالشراكة مع القطاع الخاص بما يسهم في توفير وحدات سكنية بجودة عالية.
- تم وضع حجر الأساس لمشروع منطقة التجارة الأمريكية الواقعة في مدينة سلمان الصناعية في شهر فبراير 2022، والتي من شأنها تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري والصناعي مع الولايات المتحدة الأمريكية، ودفع عجلة التجارة الثنائية بين البلدين. وتسمح منطقة التجارة الأمريكية في مملكة البحرين للشركات الأمريكية العمل بمنطقة مجهزة لأنشطة تبادل البضائع والحلول اللوجستية الشاملة، إضافة إلى أنها ستسهّل عمليات

التصدير عبر ميناء خليفة بن سلمان ومطار البحرين الدولي وجسر الملك فهد وعبر أي منفذ آخر يتم إنشاؤه مستقبلاً في المملكة.

- أعلن صندوق الاستثمارات العامة بالمملكة العربية السعودية عن عزمه لاستثمار خمس مليارات دولار أمريكي في المشاريع التنموية بمملكة البحرين.
- تم طرح مناقصة التأهيل المسبق للمطورين المنفذين للمرحلة الأولى من مشروع مترو البحرين، والذي سيوفر نمط جديد من التنقل المستدام في مملكة البحرين من خلال الشبكة والتي ستعمل بالكامل بنظام تشغيل دون سائق يعتمد على التكنولوجيا الحديثة وفقا للمعايير الدولية، حيث تم تحديد شبكة مترو بطول 109 كيلومتر والتي سيتم تنفيذها على 4 مراحل، تتكون المرحلة الأولى منها من خطين بطول إجمالي يبلغ 29 كيلومتراً تتضمن 20 محطة. وسيتم تنفيذ المرحلة الأولى من المشروع بالشراكة مع القطاع الخاص، حيث سيتم طرح عملية تنفيذ المشروع على مرحلتين من خلال التأهيل المسبق متبوعاً بالمناقصة الرئيسية لتعيين المطور المنفذ.
- وقعت كل من شركتي ديار المحرق و "إيجل هيلز ديار" اتفاقية مبدئية مع مجموعة موانئ أبوظبي لاستطلاع فرص تطوير وتشغيل محطة للسفن السياحية والبنية التحتية المتعلقة بها في مملكة البحرين. ويشمل التعاون في مرحلته الأولى إجراء مجموعة من دراسات الجدوى الرامية إلى تحديد الموقع الملائم لهذا الاستثمار وتجهيز بنية تحتية متطورة تسهم في تقديم خدمات متميزة لأعمال الرحلات البحرية. وسيسهم تطوير محطة السفن السياحية الجديدة في المملكة إلى زيادة الطاقة الاستيعابية لعدد المسافرين الذين يمكن استقبالهم سنوياً، والارتقاء بإمكانات الخليج العربي كمركز حيوي ونقطة مرور رئيسية تستقطب أهم مشغلي خطوط الرحلات البحرية الرائدة في العالم.
- أعلنت شركة ألبا عن إصدار إشعار محدود بالمتابعة مع مجموعة ميتسوبيشي وسيبكو3 (Mitsubishi & SEPCO III Consortium)، لتكون مسؤولة عن أعمال الهندسة والمشتريات والإنشاء لمجمع الطاقة الرابع بمحطة الطاقة 5، الذي سوف يسهم في تعزيز خفض الانبعاثات الكربونية من خلال الكفاءة العالية وخفض انبعاثات الغازات الدفيئة، ومن أجل تحقيق تطلعات المبادرات الوطنية للاستدامة، فإن هذا المشروع سيسهم في خفض الانبعاثات الكربونية من خلال الكفاءة العالية وخفض انبعاثات الغازات الدفيئة. كما سيضيف مجمع الطاقة 4 ما مقداره 680.9 ميغاوات للطاقة الإنتاجية لمحطة الطاقة 5، ليصبح إجمالي الطاقة الإنتاجية 2,480 ميغاوات.
- تم افتتاح المرحلة الأولى من مشروع تطوير بلاج الجزائر السياحي في شهر نوفمبر 2021، ويمتد المشروع في المرحلة الأولى على مساحة 1.5 كيلومتر مربع وتتضمن شواطئ ومرافق عامة، وسلسلة من المطاعم والمقاهي. بالإضافة إلى ذلك، تقوم شركة إدامة بالعمل حالياً على تصميم مخططات المرحلة الثانية من المشروع والتي ستتضمن فرص استثمارية بقيمة تبلغ 80 مليون دولار أمريكي شاملة فنادق ومحلات تجارية ووحدات سكنية.

التبادل التجاري

وفقاً للبيانات الشهرية للتجارة الخارجية التي تصدرها هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية سجل الميزان التجاري للسلع غير النفطية تحسناً واضحاً خلال عام 2021، إذ تقلصت الفجوة التجارية من 1.7 مليار دينار في 2020 إلى 0.6 مليار دينار في العام 2021. وحققت قيمة الصادرات وطنية المنشأ الإجمالية نمواً كبيراً بنسبة 67.3% على أساس سنوي لتبلغ 4 مليار دينار، وارتفعت القيمة الإجمالية للواردات غير النفطية بنسبة 10.8% مشكلةً ما قيمته 5.3 مليار دينار، فيما ظلت قيمة إعادة التصدير ثابتة نسبياً بزيادة وقدرها 0.6% على أساس سنوي وقُدرت بـ 0.7 مليار دينار.

وخلال الربع الرابع 2021، سجل الميزان التجاري للسلع غير النفطية تحسناً بانخفاض الفجوة التجارية بنسبة 86.5% من 435.2 مليون دينار في الربع الرابع من العام 2020 إلى 58.8 مليون دينار. وحقق الميزان التجاري فائضاً خلال شهر نوفمبر 2021 بلغ 2.4 مليون دينار. وبلغت القيمة الإجمالية للصادرات غير النفطية خلال الربع الرابع من العام 2021 حوالي 1,347.2 مليون دينار بحريني، مسجلةً زيادة بنسبة 78.2% على أساس سنوي، إذ ارتفعت قيمة الصادرات وطنية المنشأ بنسبة 99.1% على أساس سنوي لتبلغ 1,191.8 دينار. من جهة أخرى، بلغ إجمالي قيمة الواردات التجارية غير النفطية حوالي 1,406.0 مليون دينار، بما يمثل نمواً سنوياً وقدره 18%.

التجارة غير النفطية (مليون دينار بحريني)

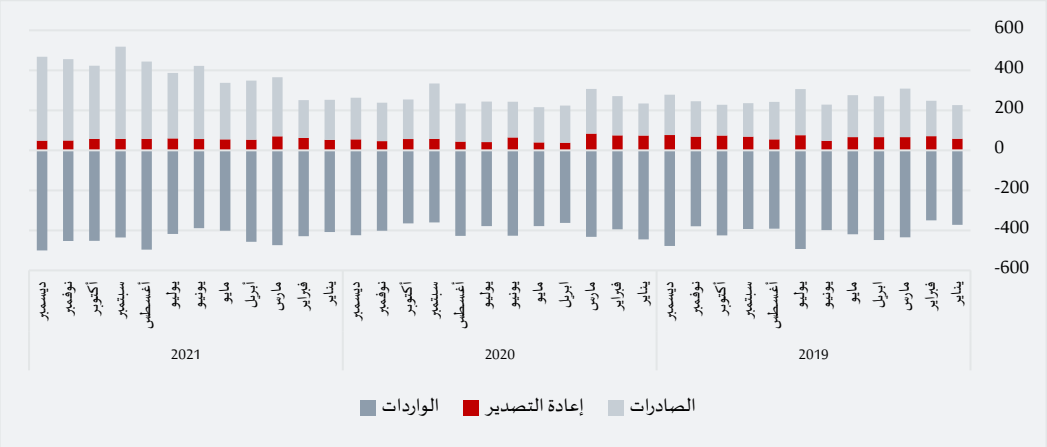

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية (البيانات الأساسية من شؤون الجمارك)

وفيما يلي أهم الشركاء التجاريين لمملكة البحرين خلال العام 2021:

الصادرات		الواردات	
الدولة	النسبة من إجمالي الصادرات	الدولة	النسبة من إجمالي الواردات
المملكة العربية السعودية	%18.8	البرازيل	%14.1
الولايات المتحدة الأمريكية	%12.0	جمهورية الصين الشعبية	%13.0
الإمارات العربية المتحدة	%10.3	الإمارات العربية المتحدة	%7.4
جمهورية مصر العربية	%6.7	أستراليا	%7.2
سلطنة عمان	%4.7	المملكة العربية السعودية	%6.8

ميزان المدفوعات

وفقاً لبيانات ميزان المدفوعات الصادرة عن مصرف البحرين المركزي للعام 2021، شهد الحساب الجاري تحسناً واضحاً خلال العام 2021، فبعد تسجيله عجزاً بقيمة 1.2مليار دينار خلال العام 2020، سجل الحساب الجاري فائضاً بنحو 978.5 مليون دينار في العام 2021، مدفوعاً بتحسن صادرات مملكة البحرين والتي ارتفعت قيمتها الإجمالية من 5.29 مليار دينار في العام 2020 إلى حوالي 8.41 مليار دينار في العام 2021، بزيادة وقدرها 59%، وارتفعت قيمة الصادرات النفطية بنسبة 67.4% على أساس سنوي وبلغت قيمتها الفعلية نحو 3.74 مليار دينار، في حين سجلت الصادرات غير النفطية نمواً بنسبة 52.9%، لتصل قيمتها إلى حوالي 4.67 مليار دينار. وشهدت الواردات السلعية زيادة بنسبة 23.1% لتصل إلى 6.57 مليار دينار، وقد أدى ذلك لتحقيق فائض في إجمالي التجارة السلعية بلغ 1.84 مليار دينار في العام 2021 بعد العجز الحاصل في العام 2020 والبالغ 0.05 مليار دينار. وفيما يخص تحويلات العاملين للخارج، فقد انخفضت بنسبة 7.7% لتصل إلى 0.95 مليار دينار خلال العام 2021 مقارنة بـ 1.03 مليار دينار العام 2020.

استمر الأداء الإيجابي لميزان المدفوعات بالتحسن على مدار العام 2021، وكان الربعين الثالث والرابع الأفضل أداءً، إذ بلغ فائض الحساب الجاري للربع الرابع 427.4 مليون دينار، بارتفاع نسبته 271.3% مقارنةً بعجز بلغ 249.5 مليون دينار بحريني في الربع الرابع من العام 2020. وعلى أساس فصلي، سجل الحساب الجاري خلال الربع الرابع من العام 2021 تراجعاً بنسبة 10.5% في الفائض المحقق. بلغت قيمة الصادرات النفطية في الربع الرابع 1.14 مليار دينار، محققة نمواً بنسبة 96.1% على أساس سنوي وبنسبة 14.7% على أساس فصلي. بلغت قيمة الصادرات السلعية غير النفطية في الربع الرابع 1.35 مليار دينار، بارتفاع 78.2% على أساس سنوي وحققت ثباتاً نسبياً على أساس فصلي.

الاستثمار الأجنبي المباشر

استمر نجاح المملكة في رفع قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر بحسب النتائج الأولية لمسح الاستثمار الأجنبي للربع الرابع لعام 2021 الذي تنفذه هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية بالتعاون مع مصرف البحرين المركزي ومجلس التنمية الاقتصادية. حيث أظهرت النتائج زيادة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للمملكة خلال الربع الرابع من العام 2021 بما يقارب 26.3 مليون دينار، مما رفع قيمة رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة حتى نهاية العام 2021 إلى 12.6 مليار دينار.

وأشارت الإحصاءات الصادرة إلى استحواذ قطاع الأنشطة المالية والتأمين والصناعات التحويلية على معظم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث بلغ إجمالي رصيد واردات الاستثمارات الأجنبية المباشرة حتى نهاية الربع الرابع من العام 2021 إلى قطاع الأنشطة المالية والتأمين حوالي 8.4 مليار دينار، بارتفاع طفيف وقدره 0.4% عن الربع الثالث، وإلى الصناعات التحويلية حوالي 1.9 مليار دينار، بارتفاع نسبته 1.2%. واستحوذت الاستثمارات المباشرة الواردة من المملكة العربية السعودية على أعلى قيمة بالنسبة لرصيد الاستثمارات الأجنبية الواردة بواقع 3.7 مليار دينار، تلتها في المرتبة الثانية دولة الإمارات العربية المتحدة برصيد بلغ 0.9 مليار دينار.

وجاءت نتائج رصيد الاستثمارات الخارجية لهذه القطاعات خلال الربع الرابع من العام 2021 كالتالي:

القطاع	رصيد الاستثمارات الواردة (مليون دينار بحريني)	نسبة مساهمة القطاعات من القيمة الإجمالية للاستثمارات
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	8,384.4	%66.6
الصناعات التحويلية	1,857.9	%14.8
تجارة الجملة والتجزئة	596.2	%4.7
المعلومات والاتصالات	449.8	%3.6
أخرى	1,296.9	%10.3
المجموع	**12,585.1**	

معدلات التضخم

بالرغم من تفاوت مستويات التضخم خلال أشهر العام 2021، إلا أن متوسط مؤشر أسعار المستهلك خلال العام 2021 قد انخفض بنسبة 0.6% على أساس سنوي. واستقرت معدلات التضخم الشهرية عند 0.4%- على أساس سنوي في شهر ديسمبر 2021 بعد أن بلغت ذروتها في شهر أكتوبر ونوفمبر عند نسبة 0.7%.

ويرجع السبب في تدني مستويات التضخم في العام 2021 إلى أداء المجموعات المكونة لسلة مؤشر أسعار المستهلك. وتعد مجموعة "المسكن والكهرباء والمياه والغاز وأنواع الوقود الأخرى" الأكبر من حيث الوزن النسبي ويبلغ 25% من مجموع أوزان السلة، حيث انخفضت أسعار السلع في المجموعة بنسبة 1.3% في العام 2021. وأما "مجموعة النقل" والتي تأتي في المرتبة الثانية من حيث الوزن النسبي البالغ 17.8% فقد شهدت تراجعاً في الضغوط خلال العام 2021 بنسبة 0.6%، فيما سجلت "مجموعة الغذاء" والتي تمثل 12.2% من سلة مؤشر أسعار المستهلك تذبذباً طفيفاً خلال أشهر العام 2021 بلغ متوسطه 0.1% خلال العام 2021 على أساس سنوي.

وخلال الربع الرابع من العام 2021، شهد مؤشر أسعار المستهلك استقراراً على أساس سنوي، مسجلاً زيادة طفيفة بنسبة 0.3%. وتصدرت أسعار مجموعة "الترفيه والثقافة " النسبة الأعلى من حيث التضخم خلال الربع والتي بلغت 11.2%، تلتها مجموعة "الفنادق والمطاعم" والتي ارتفعت أسعارها بنسبة 4.3%. كما سجلت مجموعة "التعليم" ارتفاعاً بنسبة 2.2%، ثم "مجموعات الغذاء" بنسبة 2%. وفي المقابل سجلت بعض المجموعات الرئيسية تراجعاً طفيفاً في الضغوط خلال الربع، حيث سجلت مجموعة "الملابس والأحذية" انخفاضاً بنسبة 2.7%، تلتها مجموعة "النقل" بانخفاض وقدره 1.7%، ثم مجموعة "المسكن والكهرباء والمياه والغاز وأنواع الوقود الأخرى" بنسبة 1.6%.

تضخم أسعار المستهلك على أساس سنوي (%)

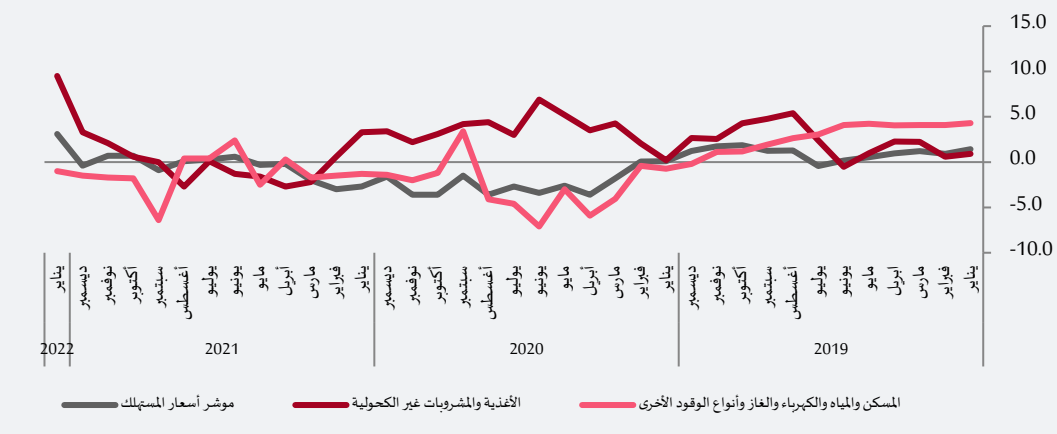

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

معدلات الإقراض والودائع

استناداً إلى البيانات الصادرة عن مصرف البحرين المركزي، بلغ إجمالي قيمة القروض المقدمة من قبل مصارف قطاع التجزئة حوالي 10.9 مليار دينار بحريني بنهاية العام 2021، بنمو قدره 4.7% على أساس سنوي وبنسبة 1.6% على أساس فصلي. وشهد إجمالي قيمة القروض المقدمة لقطاع الأعمال نمواً بنسبة 0.3% مقارنة بالفترة ذاتها من العام 2020 مشكلةً 49% من إجمالي القروض. أما بالنسبة لقيمة القروض المقدمة للأفراد، فقد بلغت 5.1 مليار دينار بحريني أي ما يعادل 46.9% من إجمالي القروض، بنمو سنوي ملحوظ وقدره 8.3%.

النمو السنوي في الائتمان الصادر عن مصارف قطاع التجزئة (مليون دينار بحريني)

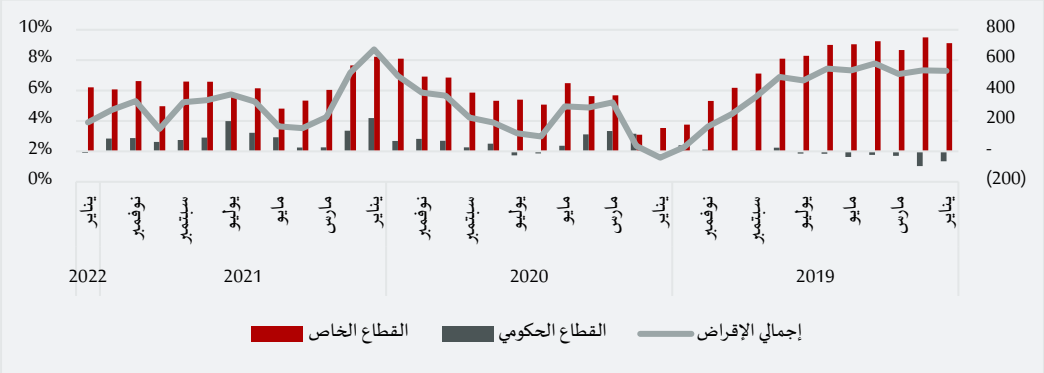

المصدر: مصرف البحرين المركزي

ومن ناحية أخرى، سجلت الودائع المصرفية لغير البنوك نمواً بنسبة 10.6% على أساس سنوي لتبلغ حوالي 18.7 مليار دينار بحريني في نهاية ديسمبر 2021، نتيجة لارتفاع الودائع من غير المصارف بالعملة الأجنبية بنسبة 36.6% مقارنة بالفترة ذاتها من العام 2020، فيما حققت الودائع بالعملة المحلية (الدينار البحريني) نمواً سنوياً بنسبة 4.2%.

الودائع لغير البنوك (مليون دينار بحريني)

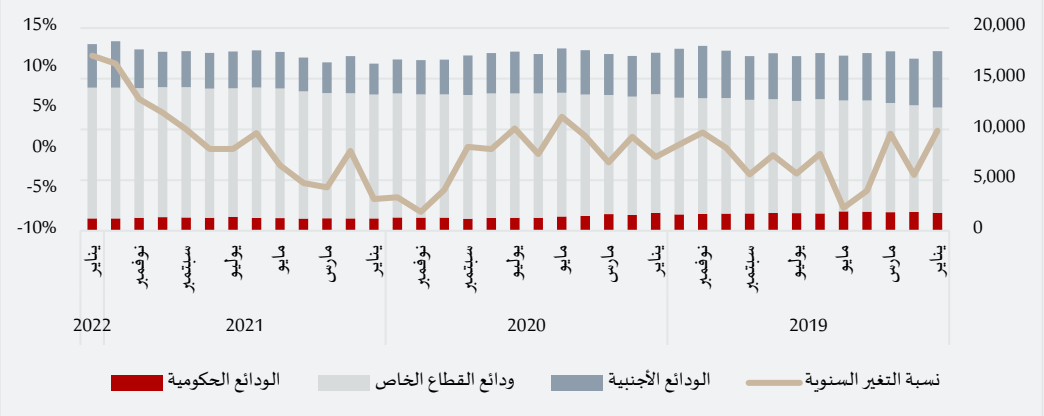

المصدر: مصرف البحرين المركزي

واستمر متوسط سعر الفائدة في الانخفاض تماشياً مع التغيرات العالمية وقرارات مصرف البحرين المركزي بخفض أسعار الفائدة على التسهيلات التي يقدمها المصرف لمصارف التجزئة. حيث استقر متوسط معدل سعر الفائدة على القروض التجارية عند 4.1% في شهر ديسمبر 2021، والذي بلغ ذروته في شهر فبراير عندما بلغ 5.5%، في حين انخفض متوسط سعر الفائدة للقروض الشخصية -باستثناء بطاقات الائتمان- ليصل إلى 4.3% في ديسمبر 2021 مسجلاً انخفاضاً مقارنة بشهري مايو ويونيو من العام 2021 والتي تجاوزت نسبة الفائدة فيهما 5%.

متوسط سعر الفائدة للتسهيلات الائتمانية (بنوك التجزئة التقليدية)

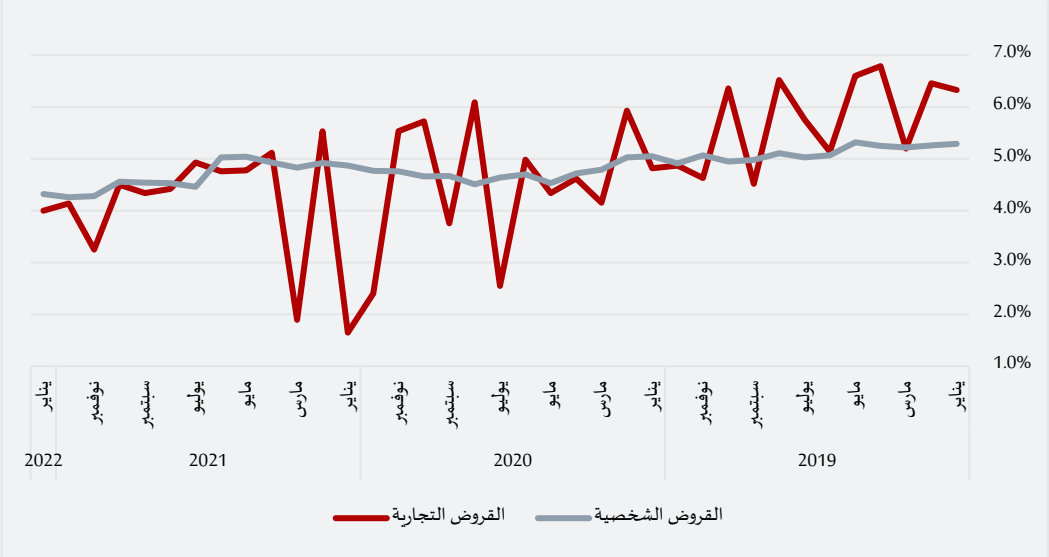

المصدر: مصرف البحرين المركزي

بورصة البحرين

شهدت بورصة البحرين أداءً جيداً خلال العام 2021، حيث أقفل مؤشر البحرين العام بنهاية العام عند مستوى 1,797.25 نقطة، مرتفعاً بنسبة 20.6% مقارنةً بنهاية العام 2020. في حين بلغت القيمة السوقية حوالي 10.8مليار دينار بحريني مقارنةً بـ 9.8 مليار دينار بحريني في نهاية العام 2020 مسجلة زيادة سنوية بنسبة 16.6%. فيما انخفضت قيمة الأسهم المتداولة من 212.8 مليون دينار بحريني في العام 2020 إلى 195.7 مليون دينار بحريني في العام 2021، مسجلةً انخفاضاً بنسبة 8.1% على أساس سنوي. أما من حيث عدد الصفقات فقد ارتفعت بنسبة 8.8%، ومثلت معاملات القطاع المالي حوالي 54.1% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة وحوالي 75.6% من كمية الأسهم المتداولة.

مؤشر البحرين العام ومؤشر البحرين الإسلامي

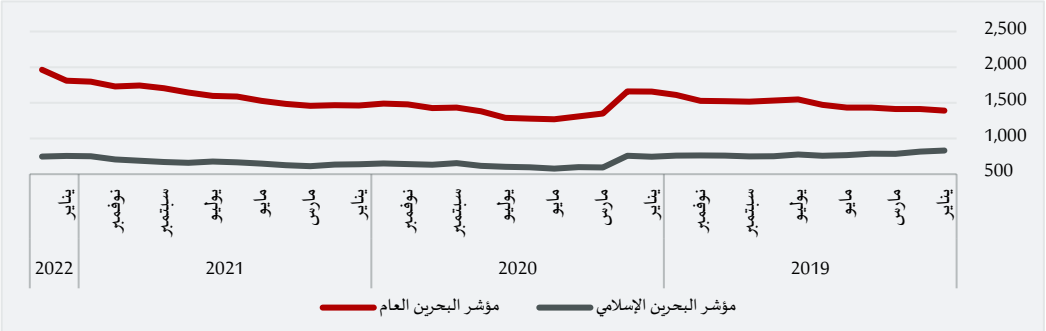

المصدر: بورصة البحرين

أعلن مصرف البحرين المركزي بأنه تمت تغطية الإصدار رقم 27 من سندات التنمية الحكومية التي يصدرها مصرف البحرين المركزي نيابة عن حكومة مملكة البحرين، وتبلغ قيمة الإصدار 200 مليون دينار بحريني لفترة استحقاق مدتها سنتين تبدأ في 14 أكتوبر 2021 إلى 14 أكتوبر 2023. ويبلغ سعر الفائدة لهذه السندات 2.75% علماً بأنه قد تمت تغطية الإصدار بنسبة 247%.

السندات والصكوك قصيرة الأجل التي يصدرها مصرف البحرين المركزي

تاريخ الإصدار	الإصدار	القيمة (مليون دينار)	الاستحقاق (يوم)	نسبة الفائدة إلى معدل الربح (%)	متوسط السعر (%)	زيادة الاكتتاب (%)
6 أكتوبر 2021	Treasury Bills No. 1881	70	91	1.40	99.647	216
7 أكتوبر 2021	Sukuk Al Ijarah No. 194	104	182	1.43	-	400
13 أكتوبر 2021	Sukuk Al Salam No. 246	110	91	1.40	-	256
14 أكتوبر 2021	Development Bond No. 27	495	730	2.75	-	247
20 أكتوبر 2021	Treasury Bills No. 1882	70	91	1.42	99.641	128
21 أكتوبر 2021	Treasury Bills No. 86	100	365	1.65	98.356	110
27 أكتوبر 2021	Treasury Bills No. 1883	70	91	1.40	99.646	134
3 نوفمبر 2021	Treasury Bills No. 1884	70	91	1.40	99.646	144
4 نوفمبر 2021	Sukuk Al Ijarah No. 195	131	182	1.43	-	504
7 نوفمبر 2021	Treasury Bills No. 1885	35	182	1.45	99.271	114
10 نوفمبر 2021	Treasury Bills No. 1886	70	91	1.44	99.636	115
17 نوفمبر 2021	Sukuk Al Salam No. 247	117	91	1.43	-	272
24 نوفمبر 2021	Treasury Bills No. 1887	70	91	1.48	99.627	101
25 نوفمبر 2021	Treasury Bills No. 87	100	365	1.66	98.346	109
28 نوفمبر 2021	Treasury Bills No. 1888	35	182	1.63	99.185	-
1 ديسمبر 2021	Treasury Bills No. 1889	70	91	1.48	99.627	115
8 ديسمبر 2021	Treasury Bills No. 1890	70	91	1.46	99.631	106
9 ديسمبر 2021	Sukuk Al Ijarah No. 196	144	182	1.63	-	552
15 ديسمبر 2021	Sukuk Al Salam No. 248	112	91	1.46	-	261
22 ديسمبر 2021	Treasury Bills No. 1891	70	91	1.47	99.630	118
23 ديسمبر 2021	Treasury Bills No. 88	100	365	1.71	98.295	-
26 ديسمبر 2021	Treasury Bills No. 1892	35	182	1.67	99.164	-
29 ديسمبر 2021	Treasury Bills No. 1893	70	91	1.45	99.635	180

وبلغ عدد عمليات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية ما يزيد عن 12.9 مليون معاملة في ديسمبر 2021، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 44.4% على أساس سنوي. عاكساً ازدياد عمليات الشراء قبل زيادة ضريبة القيمة المضافة، وفيما ارتفعت النسبة أيضاً بنسبة 3.6% خلال شهر نوفمبر 2021. وبلغ إجمالي قيمة هذه المعاملات 327.2 مليون دينار، بارتفاع 40.4% على أساس سنوي و3.2% على أساس شهري. تضاعف عدد المعاملات على نظام فوري لتحويل الأموال الإلكتروني لأكثر من 105% على أساس سنوي لتبلغ عدد التحويلات 16.4 مليون معاملة وارتفعت قيمتها الإجمالية بنسبة 31% على أساس سنوي لتصل إلى 2.2 مليار دينار. وفي شهر أكتوبر 2021، أطلق مصرف البحرين المركزي خدمة الشيكات الإلكترونية (e-Cheque) كوسيلة دفع مكملة للشيكات التقليدية، لتمثل انطلاقة نحو مسيرة التحول إلى مجتمع غير نقدي وذلك في إطار الجهود التي يبذلها مصرف البحرين المركزي لتعزيز التحول الرقمي وطرح الخدمات المالية المبتكرة.

وأعلن مصرف البحرين المركزي عن إطار عمل جديد للبيئة الرقابية التجريبية لدعم مؤسسات التكنولوجيا المالية لاختبار وتجربة مشاريعها ضمن بيئة ذات كفاءة وفعالية أكثر، وذلك كجزء من مساعي المصرف المستمرة لتطوير بيئة التكنولوجيا المالية ودعم التنافسية في قطاع الخدمات المالية وتماشياً مع إستراتيجية المملكة للانتقال الى اقتصاد متنوع ورقمي. ويهدف إطار العمل الجديد إلى تحسين معايير ومتطلبات الحصول على الموافقة للعمل ضمن البيئة الرقابية وتسهيل الاجراءات المتعلقة بها لضمان نهجاً متسقاً ومتعدد المراحل لتيسير عملية الاختبار. وقد تم إطلاق البيئة الرقابية التجريبية في العام 2017 لتوفر المجال للمؤسسات المرخصة من قبل مصرف البحرين المركزي وغيرها من المؤسسات المحلية والأجنبية لاختبار حلول تكنولوجية مبتكرة. كما سيسهم تحديث الإطار إلى تسهيل عملية الشراكة وزيادة التفاعل بين شركات التكنولوجيا المالية والشركات الناشئة الأخرى.

كما حقق قطاع التأمين نتائج إيجابية في النصف الأول من العام 2021، وبلغ إجمالي أقساط/اشتراكات التأمين في السوق المحلي حوالي 143.7 مليون دينار بحريني مقارنة مع 134.6 مليون دينار بحريني بنهاية النصف الأول من العام 2020، أي بزيادة قدرها 6.7%. حيث بلغت مساهمة فروع التأمينات العامة (بما فيها التأمين الصحي) ما يقارب 79% من إجمالي حجم الأقساط/الاشتراكات. وجاء التأمين الصحي في الصدارة من حيث الأقساط المحققة حيث يساهم بما يقارب 32% من إجمالي أقساط/اشتراكات سوق التأمين، فيما احتل التأمين على السيارات المركز الثاني من حيث الأقساط المحققة ويساهم بنسبة 24% من إجمالي أقساط/اشتراكات سوق التأمين خلال النصف الأول من العام 2021، كما سجل التأمين على الحياة (التأمين الطويل الأجل) نسبة مساهمة في إجمالي أقساط/اشتراكات التأمين في سوق التأمين البحريني بلغت 21%. وحقق كلٌ من التأمين على الحياة (التأمين الطويل الأجل) والتأمين الصحي معدل نمو بلغ 23% و9% على التوالي. وبلغ إجمالي اشتراكات شركات التكافل 43.76 مليون دينار بحريني حتى شهر يونيو من العام 2021، وتمثل اشتراكات شركات التكافل ما نسبته 30% من إجمالي أقساط/اشتراكات سوق التأمين. والجدير بالذكر أن عدد الشركات المرخصة في سوق التأمين في البحرين بنهاية شهر يونيو 2021 بلغ 21 شركة وطنية و10 فروع لشركات تأمين أجنبية تزاول أعمال التأمين، إعادة التأمين، التكافل، إعادة التكافل وأعمال شركات التأمين التابعة الخاصة داخل مملكة البحرين، حيث تتكون الشركات الوطنية من 12 شركة تأمين تقليدية، 5 شركات تكافل، وشركتين إعادة تأمين، وشركة إعادة تكافل، وشركة تأمين تابعة خاصة. في حين تتكون فروع شركات التأمين الأجنبية من 9 شركات تأمين تقليدية وشركة إعادة تأمين، كما يشتمل سوق التأمين على العديد من شركات الوساطة وشركات خدمات التأمين المساندة.

سوق العمل

وفقاً للبيانات الأولية الصادرة عن الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي للربع الرابع من العام 2021، ارتفع إجمالي أعداد العاملين البحرينيين بنسبة 1.3% مقارنة بالربع الثالث ليصل عددهم إلى 145,849 عامل، وارتفعت أعداد البحرينيين العاملين في كل من القطاع العام والخاص بنسب متقاربة، حيث بلغت نسبة النمو 1.4% للقطاع الخاص على أساس فصلي ليصل إجمالي العاملين إلى 96,934 بحريني، وبنسبة 1.3% في القطاع العام ليصل عددهم إلى 48,915 بحريني، وارتفع كذلك متوسط راتب البحرينيين الشهري للعاملين في القطاع العام بنهاية الربع الرابع من العام 2021 بنسبة 4.8% على أساس فصلي وبلغ 867 دينار، فيما انخفضت رواتب العاملين في القطاع الخاص بنسبة 0.8% مقارنة بالربع الثالث ليصل متوسط الراتب الشهري 757 دينار. من جهة أخرى بلغ عدد العاملين غير البحرينيين 419,438 عاملاً محققاً ارتفاعاً بنسبة 2.8% على أساس فصلي، فيما انخفض متوسط الأجر الشهري بنسبة 1.1% ليصل إلى 263 دينار.

أسهم برنامج التوظيف الوطنية بنسخته الثانية في تعزيز الجهود الوطنية المشتركة لجعل المواطن البحريني هو الخيار الأول للتوظيف في الشركات والمؤسسات الخاصة في إطار من التنافسية العادلة التي تصب في مصلحة المواطن البحريني في المقام الأول، وتطوير بيئة العمل بما يخدم استقرار ونمو سوق العمل الذي يعد المحور الأساسي والمحرك لوتيرة عجلة النمو الاقتصادي في مملكة البحرين. وخلال العام 2021، بلغ العدد الإجمالي للبحرينيين الذين تم توظيفهم ضمن البرنامج الوطني للتوظيف 26,344 بحريني في 6,826 منشأة، متجاوزاً بذلك العدد المقرر توظيفه ضمن البرنامج وهو 25 ألف مواطن، بينما بلغ إجمالي من تم تدريبهم 12,841 متدرباً، متجاوزاً العدد المستهدف لإجمالي المتدربين، وهو 10 آلاف فرصة تدريبية في العام 2021.

التغيير السنوي في أعداد المسجلين حسب الفئة (%)

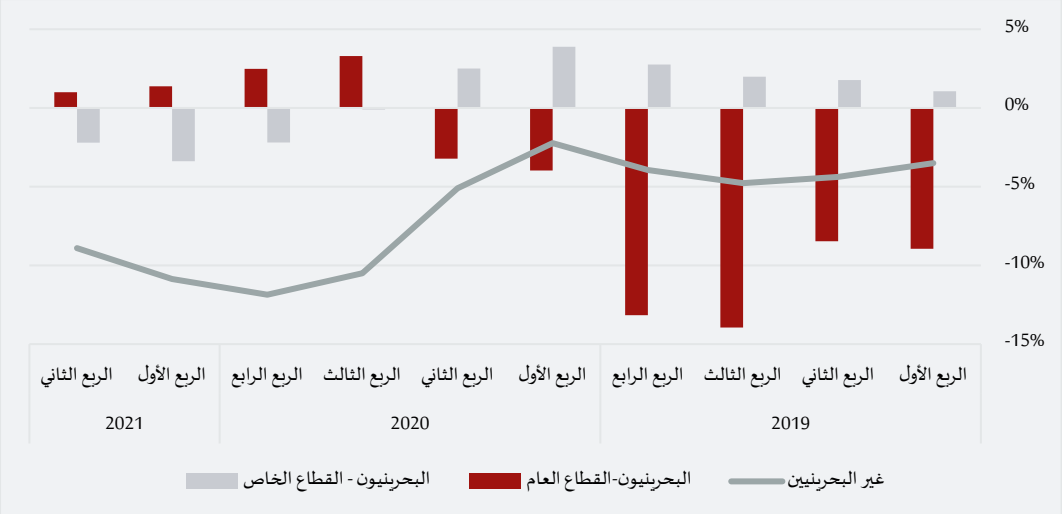

المصدر: الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي

تنافسية مملكة البحرين على المستوى العالمي

عكس أداء مملكة البحرين ضمن تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2022 الصادر عن مجموعة البنك الدولي جهود المملكة نحو تعزيز المشاركة الاقتصادية والاجتماعية للمرأة وحرصها على تحقيق مبادئ تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين. ويتناول التقرير القوانين واللوائح التي تؤثر على مشاركة المرأة الاقتصادية ويقيس المساواة بين الرجل والمرأة على مستوى ثمان مؤشرات فرعية في 190 دولة. وتحسنت نتيجة مملكة البحرين الكلية بواقع 9.4 لتصبح 65 من أصل 100، مع حصول المملكة على العلامة الكاملة ضمن المؤشر الفرعي "الأجر" والذي يقيس التشريعات الداعمة للمساواة بين الجنسين في سوق العمل، وضمن المؤشر الفرعي "ريادة الأعمال" والذي يقيس المساواة بين الجنسين في الفرص والتسهيلات المقدمة لريادة الأعمال.

عكست النتائج التي تم تحقيقها في المؤشرات العالمية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تطور البنية التحتية الرقمية في المملكة. فقد جاءت المملكة في المرتبة الأولى عالمياً في عدد من المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر الجاهزية الشبكية 2021 الصادر عن مؤسسة بورتولانس وستيرلايت للتكنولوجيا منها: مؤشر النسبة المئوية للسكان المشمولين بشبكة هاتف محمول من الجيل الثالث على الأقل، والوصول إلى الإنترنت في المدارس، وتشريعات التجارة الإلكترونية. علاوة على ذلك، حققت المملكة المركز الثالث على مستوى الشرق الأوسط في مؤشر مجلة ميد للتحول الرقمي 2022، وقد نوه التقرير عن قوة البنية التحتية الرقمية في مملكة البحرين مدعومة بإطار تنظيمي متين وعن تواجد خطة مستقبلية واضحة.

فيما يتعلق بالقطاع اللوجستي، فقد حافظت المملكة على تصنيفها في مؤشر أجيليتي اللوجستي للأسواق الناشئة 2022 حيث جاءت في المرتبة 15 عالميًا. وقد تحسن تصنيف مملكة البحرين ضمن المؤشر الفرعي "أساسيات مزاولة الأعمال" بواقع مرتبتين لتحل المملكة في المرتبة الخامسة عالمياً ضمن هذا المؤشر الفرعي.

كما وحلت المملكة في المركز الأول عربياً و39 عالمياً في المؤشر الفرعي لمدركات بيئة العمل ضمن مؤشر الفرص العالمي 2022 التابع لمعهد ميلكن، والذي يقيم مدى جاذبية البلدان للمستثمرين الدوليين باستخدام مجموعة من العوامل الاقتصادية والمالية والمؤسسية والتنظيمية.

وحققت المملكة تقدماً في النتيجة الكلية لمؤشر المعرفة العالمي لعام 2021 الصادر عن مؤسسة الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لتحل في المرتبة 55 من بين 154 دولة في المؤشر الكلي. وحلت المملكة في المركز الأول عالمياً في المحور الفرعي "العمالة" والذي يقيس نسبة القوة العاملة الحاصلة على تعليم متقدم، ونسبة البطالة في أوساط الحاصلين على تعليم متقدم، كما حصلت على المركز الأول عالمياً ضمن مؤشر نسبة الطلاب الملتحقين بالتعليم ما بعد الثانوي غير الجامعي في برامج مهنية وتقنية، ومؤشري المدارس الابتدائية والثانوية التي تتوفر فيها حواسيب.

من جانب آخر، حافظت المملكة على تصنيفها على مستوى دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بحلولها في المرتبة الرابعة ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية 2022 الصادر عن مؤسسة هيريتيج، والذي يقيس سيادة القانون، وحجم الحكومة، والكفاءة التنظيمية، والأسواق المفتوحة في 177 دولة. وقد برز أداء المملكة في ركيزة الأسواق المفتوحة، حيث تحسنت الدرجة بواقع 10 نقاط في مكون حرية الاستثمار إلى 100/85، كما سجلت المملكة درجة 100/80 في مكون الحرية المالية، و100/83 في مكون الحرية التجارية وكلها الأعلى إقليمياً.

قائمة المصطلحات

المصطلح	التوضيح
معدل النمو الحقيقي	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة حيث يتم تحييد أو إلغاء أثر التغير في الأسعار بين السنة الجارية وسنة الأساس.
معدل النمو الاسمي	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والذي يتأثر بالتغير في كل من الأسعار وكميات الإنتاج.
الناتج المحلي الإجمالي	القيمة الإجمالية للسلع والخدمات المنتجة داخل الدولة، أي إجمالي الإنتاج ناقصاً المواد الخام والسلع والخدمات الأخرى التي تم استخدامها كاستهلاك وسيط أثناء عملية الإنتاج خلال فترة محددة، عادة ما يكون الناتج المحلي الإجمالي سنوياً (و/أو) فصلياً.
النفط الخام والغاز	يتضمن نشاط استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي.
الصناعات التحويلية	يشمل وحدات تعمل في التحويل الطبيعي أو الكيميائي للمواد أو الجواهر أو المكونات إلى منتجات جديدة، مثل المعامل أو المصانع أو المطاحن وغيرها. ومن أمثلة الصناعات التحويلية: صنع المنتجات الغذائية والمشروبات ومنتجات التبغ وكذلك صنع المنسوجات والخشب وصنع الورق والمنتجات النفطية المكررة والمواد الكيميائية والمعادن اللافلزية وصنع الأثاث وغيرها
البناء والتشييد	يشمل الإنشاءات العامة -المباني السكنية وغير السكنية وإنشاء ورصف الطرق- والإنشاءات التجارية الخاصة للمباني والهندسة المدنية، وتركيب المباني وتشطيبها، وهذا القسم يشمل الأعمال الجديدة، وأعمال الإصلاح، والإضافات والتعديلات، فضلاً عن الإنشاءات ذات الطبيعة المؤقتة.
التجارة	يشمل بيع أي نوع من السلع (البيع دون إجراء أية عمليات تحويل) بالجملة والتجزئة، وتقديم الخدمات المرتبطة ببيع السلع
الفنادق والمطاعم	يشمل وحدات توفر للعملاء الإقامة قصيرة الأجل و/أو تقوم بتحضير الوجبات والوجبات الخفيفة والمشروبات للاستهلاك الفوري.
المواصلات والاتصالات	يشمل قطاع المواصلات الأنشطة المتصلة بتوفير نقل الركاب أو البضائع، سواءً كان محدد المواعيد أو لم يكن، عن طريق خطوط الأنابيب أو البر أو البحر أو الجو، بالإضافة إلى تأجير معدات النقل التي يعمل عليها سائق أو عامل تشغيل. كما يشمل القطاع على الأنشطة البريدية والتخزين وأنشطة الاتصالات السلكية واللاسلكية.
الخدمات الاجتماعية والشخصية	يشمل الخدمات التي تقدمها مؤسسات تجارية ووحدات حكومية إلى الأفراد وإلى مؤسسات تجارية أخرى أو إلى المجتمع ككل، مثل الخدمات التعليمية الخاصة والخدمات الصحية الخاصة والخدمات الاجتماعية والشخصية الأخرى: وكالتي تتضمن أنشطة الإبداع والفنون، والتسلية والأنشطة الرياضية والترفيهية، وأنشطة إصلاح الحواسيب، والسلع الشخصية والمنزلية وغيرها.
الأنشطة العقارية وخدمات الأعمال	يشمل الأنشطة العقارية كشراء وتأجير العقارات وتلك التي ترتبط بالأعمال التجارية، والتي يمكن القيام بها لصالح الأسر الخاصة، مثل تأجير السلع الشخصية والمنزلية، وأنشطة قواعد البيانات، والأنشطة القانونية وأنشطة المحاسبة، وأعمال الديكور الداخلي، وأنشطة التصوير الفوتوغرافي وغيرها.
المشروعات المالية	يشمل وحدات تقوم أساساً بإجراء معاملات مالية، أي معاملات تتعلق بإيجاد أصول مالية أو بتسييلها أو بتغيير ملكيتها، كما يشمل التأمين وتوفير الاعتمادات للمعاشات التقاعدية والأنشطة التي تسهل التعاملات المالية، وغيرها.
الخدمات الحكومية	وتشمل كافة الوزارات والهيئات المدرجة في ميزانية الدولة والميزانيات الملحقة والمستقلة والحساب الختامي هو المصدر الأساسي للبيانات، والتي تعمل في مجال الإدارة، وحفظ الأمن العام، وتقديم الخدمات التعليمية والثقافية والترفيهية والإنمائية، وغيرها من الخدمات الجماعية التي تهدف إلى تنمية المجتمع.

حقوق النشر والطبع

حقوق النشر محفوظة لدى وزارة المالية والاقتصاد الوطني – البحرين- © 2022

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز بدون إذن مسبق من وزارة المالية والاقتصاد الوطني- البحرين استنساخ أي جزء من هذا المنشور أو نقله بأي شكل من الأشكال أو بأي طريقة، سواءً كان ذلك بصورة إلكترونية أو تصويرية أو غير ذلك من الصور.

للتواصل

وزارة المالية والاقتصاد الوطني

EconomicQuarterly@mofne.gov.bh